يحتفل بنك وربة بمرور 15 عاما على تأسيسه بمرسوم أميري في 2010 كمؤسسة مالية إسلامية تسهم بدعم الاقتصاد الوطني وتقديم حلول مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتعتبر مبادرة إنشاء البنك برأسمال 100 مليون دينار خصصت منها 76% لجميع المواطنين وتحملت الدولة قيمة الاكتتاب عنهم، واحدة من المبادرات الاقتصادية والمالية الفريدة عالميا.

ويعد بنك وربة أول من شارك به جميع أبناء الشعب الكويتي دون استثناء، وبالتالي كانت هذه المساهمة الوحيدة من نوعها بالعالم التي مثل فيها الشعب 100% من المساهمين عند التأسيس، وما ميز هذه المبادرة الاقتصادية والمالية بأن الحكومة قامت بتخصيص النسبة الكبرى من الأسهم لمواطنيها كنوع من الاستثمار طويل المدى وتحقيق نوع من الاستقرار للأجيال المقبلة.

فمنذ تأسيسه، انطلق بنك وربة برؤية واضحة ارتكزت على بناء نموذج مصرفي إسلامي حديث يجمع بين الأصالة والابتكار، ويواكب المتغيرات المتسارعة في القطاع المالي، واضعا بصميم استراتيجيته خدمة المجتمع الكويتي، ودعم التنمية الاقتصادية، وتعزيز الشمول المالي، وترسيخ قيم الحوكمة والشفافية والاستدامة.

واعتمد بنك وربة منذ سنواته الأولى على استراتيجية متوازنة تقوم على التدرج في النمو، وتطوير المنتجات والخدمات المصرفية بما يتوافق مع متطلبات السوق، مع الالتزام الصارم بأحكام الشريعة الإسلامية، وتطبيق أعلى معايير الحوكمة وإدارة المخاطر، بما يضمن الاستقرار المالي والاستدامة طويلة الأمد.

ومتحدثا عن هذه المحطة الجديدة في سجل البنك، قال رئيس مجلس إدارة بنك وربة حمد مساعد الساير: «فخورون بكوننا بنكا كويتيا متجذرا في هذا الوطن العزيز ومنتميا لشعبه الكريم، نعمل جنبا إلى جنب لبناء مستقبل أكثر إشراقا للكويت».

وأضاف: «منذ تأسيس بنك وربة، التزمنا بدعم الرؤية التنموية الشاملة للدولة، انطلاقا من إيماننا العميق بالدور المحوري الذي يلعبه القطاع المصرفي في تحقيق طموحات الكويت بأن تكون مركزا ماليا وتجاريا إقليميا وعالميا».

وتابع بالقول: «ترجمنا هذا الالتزام إلى استثمارات وجهود عملية بدعم المشاريع التنموية الكبرى، وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل وخلق فرص عمل نوعية للشباب الكويتي، لنؤكد التزامنا الراسخ بأن نكون دائما بنك الشعب من الشعب وللشعب برؤية تتجسد في شعارنا لنملك الغد». وذكر الساير، قائلا: «لم تكن مسيرة بنك وربة مجرد قصة ابتكار وخدمة عملاء، بل كانت أيضا قصة نجاح مالي وتشغيلي مدعومة بأرقام وإحصائيات تعكس النمو المتسارع والثقة المتزايدة التي حظي بها البنك في السوق الكويتي، فمنذ انطلاقته برأسمال متواضع، شهد البنك نموا مطردا بأصوله، وودائع العملاء، وحجم التمويلات الممنوحة».

وأضاف: «لقد ارتفعت أصول البنك بشكل ملحوظ، مدفوعة بالتوسع في محفظة التمويلات المتوافقة مع الشريعة، وزيادة قاعدة العملاء من الأفراد والشركات. هذا النمو في الأصول لم يكن مجرد زيادة كمية، بل كان يعكس جودة الأصول وقوة المركز المالي للبنك، مما يجعله أحد أكثر البنوك الإسلامية استقرارا وربحية في المنطقة».

وأشار الساير إلى أن بنك وربة انتهج سياسة مدروسة لتعزيز قاعدته الرأسمالية باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لدعم النمو والاستدامة، ونفذ عددا من زيادات رأس المال في مراحل مفصلية من تطوره، هدفت الى دعم التوسع بالأعمال وتعزيز الملاءة المالية والاستثمار في البنية التحتية التشغيلية والتحول الرقمي وتطوير المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ولفت إلى أن أبرز هذه الزيادات كانت في 2018 وتلتها زيادة أخرى في 2021، لتنتهي بأعلى قيمة اكتتاب في تاريخ الاقتصاد المحلي في 2025 والتي بلغت قيمتها نحو 1.9 مليار دينار، حيث هدف هذا الاكتتاب إلى دعم خطوة استراتيجية تمثلت في الاستحواذ على حصة مؤثرة في بنك الخليج، في واحدة من أبرز العمليات الاستثمارية في تاريخ القطاع المصرفي المحلي.

وعكست هذه الزيادة ثقة المساهمين برؤية بنك وربة طويلة الأجل، وتؤكد انتقاله إلى مرحلة جديدة من النمو القائم على الشراكات والاستثمارات النوعية، بما يعزز مكانته كمؤسسة مصرفية إسلامية رائدة ويسهم في توسيع أثره داخل المنظومة المصرفية ودعم الاقتصاد الوطني.

ومتحدثا عن التوسع التشغيلي، قال الرئيس التنفيذي لبنك وربة شاهين حمد الغانم: «لم نكتف في بنك وربة بتقديم مجموعة محدودة من المنتجات، بل حرصنا منذ التأسيس على التوسع المستمر في المحفظة المصرفية لتشمل حلولا مبتكرة ومتنوعة تلبي الاحتياجات المتغيرة للأفراد والشركات على حد سواء. وشهدنا نموا ملحوظا في حجم العمليات صاحبه توسعا في قاعدة العملاء وتنوعا في الخدمات والمنتجات المصرفية عبر قطاعات الأفراد والشركات والاستثمار، بما عزز مكانته كمصرف إسلامي شامل قادر على تلبية متطلبات مختلف الشرائح».

وسلط الغانم الضوء على أن بنك وربة واصل توسيع شبكة فروعه داخل الكويت، مع الحرص على تقديم تجربة مصرفية متكاملة تجمع بين الحضور الميداني الفاعل والقنوات الرقمية المتطورة، بما يضمن سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية ويعزز من جودة الخدمة المقدمة للعملاء.

وأشار إلى أنه بالرغم من حداثة البنك بالمقارنة مع البنوك الأخرى، قدم «وربة» حلولا نوعية متطور ة منها حلول تمويل عقاري سكني مرنة ومتوافقة مع الشريعة، ومنتجات تمويل السيارات والبطاقات الائتمانية الإسلامية التي توفر مزايا حصرية، بالإضافة إلى حسابات الادخار والاستثمار التي تتيح للعملاء تنمية مدخراتهم بطرق آمنة ومربحة.

وتابع الغانم مركزا على قطاع الشركات حيث برز بنك وربة كشريك استراتيجي للعديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبرى، مقدما لهم حلول تمويلية مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة لدعم نموهم وتوسعهم، دون غض النظر عن أهمية فهم احتياجات السوق وقدرته على الابتكار وتقديم حلول مالية تتسم بالمرونة والفعالية، مما جعله الخيار المفضل للعديد من العملاء.

وقال الغانم: «شكل التحول الرقمي إحدى الركائز الأساسية في استراتيجية بنك وربة منذ المراحل الأولى لمسيرته، انطلاقا من إدراكه المبكر بأن مستقبل القطاع المصرفي يعتمد على التكنولوجيا والابتكار والقدرة على تقديم حلول رقمية آمنة ومرنة تواكب تطلعات العملاء في بيئة متسارعة التغير. وعلى هذا الأساس، تبنى البنك نهجا استباقيا في تطوير خدماته الرقمية، واضعا التحول الرقمي في صميم نموه التشغيلي وتجربته المصرفية».

وعلى مدى السنوات الماضية، واصل بنك وربة استثماراته في تحديث بنيته التحتية التقنية، وإطلاق منصات رقمية متقدمة وتطوير تطبيقه المصرفي ليصبح قناة رئيسية تمكن العملاء من إدارة شؤونهم المالية بسهولة وأمان وإنجاز معاملاتهم في أي وقت ومن أي مكان. وقد شمل هذا التوجه أيضا الاستثمار في بناء الكفاءات الرقمية لموظفي البنك.

وأضاف الغانم قائلا: «لم يقتصر التحول الرقمي في بنك وربة على توفير قنوات إلكترونية فحسب، بل امتد ليشمل إعادة هندسة العمليات الداخلية، بما أسهم في تسريع الإجراءات وتحسين جودة الخدمة وتعزيز كفاءة العمليات التشغيلية. واليوم، بات بإمكان عملاء البنك تنفيذ معظم معاملاتهم المصرفية عبر التطبيق الذكي أو المنصات الرقمية».

من جهته، شدد الغانم على حرص بنك وربة على تطبيق أعلى معايير الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر بما يضمن سلامة عملياته ويحافظ على حقوق المودعين والمساهمين ويعزز ثقة الجهات الرقابية والمؤسسات المحلية والدولية، حيث التزم البنك بشكل كامل بتشريعات بنك الكويت المركزي، إلى جانب تبني أفضل الممارسات العالمية في مجالات الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإدارة المخاطر التشغيلية والائتمانية، بما يدعم استقرار بيئته التشغيلية.

وقال الغانم ان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والحوكمة الرشيدة هو حجر الأساس في نموذج عمل بنك وربة، حيث يطبق أعلى معايير الشفافية والنزاهة في جميع عملياته ومنتجاته، وذلك تحت إشراف هيئة رقابة شرعية مستقلة نجحت عاما تلو الآخر في تعزيز النهج المتكامل الذي هدف إلى تعزيز ثقة العملاء وترسيخ متانة المركز المالي للبنك ودعم قدرته على تحقيق نمو مستدام ومتوازن يحقق قيمة مضافة للاقتصاد والمجتمع.